لماذا صمد الاقتصاد الروسي؟

وائل شري

2023-3-6

المقدمة

في 24 شباط 2022 أعلنت السلطات الرّوسية بدء العمليات العسكرية في أوكرانيا. استعرت الحرب بين كل من روسيا وأوكرانيا وتوسعت ساحة المواجهة لتشمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دون تدخلهما مباشرة في الحرب. هذا فيما يخص الصراع العسكري. اما على الصعيد الاقتصادي، فقد اندلعت حرب اقتصاديّة لم نشهد مثلها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كشفت الدّول الغربيّة عن ترسانتها الحربية الاقتصاديّة ووجهت العقوبات على الاقتصاد الرّوسي في محاولة منها لتقويض قوته وإضعاف قدرة روسيا على الاستمرار في حربها ضد أوكرانيا. تختبر الدّول الغربيّة أسلحتها الاقتصاديّة ضد الدّول الصاعدة او التي لا تندمج في النظام العالمي التي تسيطر عليه، في محاولة لتجنب الحروب العسكرية المباشرة وكلفتها الباهظة. ليست روسيا الدّولة الاولى التي كانت تحت مرمى العقوبات الغربيّة، سبقتها إيران وفنزويلا وغيرها من الدّول الا ان للعقوبات الاقتصاديّة على روسيا أهداف أوسع. روسيا تحتل المرتبة الحادية عشرة من حيث أكبر اقتصاد في العالم في عام 2021، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 1.78 تريليون دولار أمريكي، وتعتبر أحد أكبر مصدّري الحبوب والسلع الغذائية وتسيطر على جزء مهم من أسواق الطّاقة.

تحتدم النّقاشات في مراكز القرار حول جدوى هذه العقوبات في التّأثير على الدّول ولاسيّما تلك المفروضة على روسيا، فمنهم من يرى أن سياسة العقوبات لم تؤثّر الا القليل على الاقتصاد الرّوسي ولم تمنعها من الاستمرار بالحرب، وآخرين رأوا بـأنّ العقوبات استطاعت الحدّ من تصاعد القوّة الرّوسية وستكون مؤثّرة على المديين المتوسّط والطّويل. فكيف أثّرت إذاً العقوبات الاقتصاديّة على الاقتصاد الرّوسي؟ وكيف استطاعت روسيا مواجهة الحصار المفروض عليها؟

1- شعاع العقوبات الاقتصاديّة على روسيا

قدّر عدد الإجراءات الاقتصاديّة العدوانية المفروضة على روسيا منذ بدء الازمة مع أوكرانيا بما يزيد عن 11 ألف إجراء شملت معظم المجالات كالبنوك والاقتصاد والتجارة والطاقة والاعلام والرياضة، والتكنولوجيا، والنقل، وغيرها. وبذلك، تتصدر روسيا ترتيب الدّول التي شملتها العقوبات الغربيّة حيث تجاوزت كل من إيران وسوريا وكوريا الشماليّة وفقا لبيانات شركة (Castellum.AI)السويديّة المتخصّصة برصد المخاطر المتعلّقة بالعقوبات. وتتصدّر الولايات المتّحدة بدورها الدّولة الأكثر فرضاً للعقوبات على روسيا من مجمل الدّول.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا منعتها من الوصول الى الأموال التّابعة لها من اجل تسديد القروض الدّولية وبذلك، اضّطرت روسيا لأول مرة منذ عقدين للتخلّف عن الدّفع. من جهة أخرى، فرضت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى تدور في فلك الدّول الغربيّة، عقوبات على الاحتياطي الاجنبي التابع للدولة الرّوسية، وتقدر الاحتياطيات المجمدة بين 300 - 350 مليار دولار.

وعلى الصعيد المصرفي، فرضت الدّول الغربيّة عقوبات على أكبر المصارف الرّوسية وعلّقت عملها بنظام "سويفت" العالمي مما اخرجها من الأسواق العالمية وعرقل العلاقات الرّوسية مع العالم الخارجي على معظم الصعد وبالأخص على الصّعيد التجاري.

على صعيد الموارد الطبيعية من نفط وغاز، وبما ان الاقتصاد الرّوسي يعتمد بشكل أساسي على هذه المصادر لتأمين احتياجاته، ولتمويل الحرب على أوكرانيا، أصدرت الدّول الغربيّة عقوبات على هذه القطاعات تشمل وقف استيراد المنتجات النفطية تدريجيا ووقف مشاريع مدّ انابيب الغاز كمشروع "نورد ستريم 2" مع المانيا. كذلك، فرضت هذه الدّول الحظر على استيراد الفحم الحجري من روسيا.

العقوبات	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي	سويسرا	كندا	استراليا	اليابان
واردات النفط الروسية وسقف أسعار النفط	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
الخدمات البحرية لصادرات النفط الروسي	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
واردات الغاز الروسي	☑	☐	☐	☐	☐	☑	☐
واردات الفحم الروسي	☑	☑	☑	☐	☐	☐	☑
واردات الذهب الروسي	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
واردات المعادن الروسية	☐	☐	☐	☑	☐	☐	☐
تصدير المعادن إلى روسيا	☐	☐	☑	☐	☐	☑	☐
تصدير السلع الكمالية إلى روسيا	☑	☑	☑	☑	☑	☐	☑
واردات السلع الكمالية من روسيا	☑	☑	☑	☐	☑	☐	☐
صادرات التكنولوجيا إلى روسيا	☑	☑	☑	☐	☑	☑	☑
تصدير الخدمات إلى روسيا	☑	☑	☑	☑	☑	☐	☑
استفادة روسيا من صندوق النقد الدولي وأموال البنك الدولي	☑	☑	☑	☐	☑	☐	☑
القيود على الديون السيادية	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
استخدام البنوك الروسية من نظام "سويفت"	☑	☑	☑	☑	☑	☐	☑
إلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية	☑	☑	☑	☐	☑	☑	☑

الجدول 1. أهم العقوبات الاقتصاديّة حسب الدّولة - المصدر: بالاعتماد على معلومات من Atlanticcouncil.org - Castellum.AI

فرضت هذه الدّول عقوبات على السّلع التي تستخدم في الصناعات المدنية والعسكرية كالسّيارات مثلا. كذلك شملت حظر على الرحلات الجوية الرّوسية في المجال الجوي لكل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي. أضف الى ذلك، العقوبات على الذّهب، السلع الفاخرة، اليخوت الرّوسية، والسلع الرّوسية الأساسية. ونتيجة الحظر المفروض على روسيا، علقت العديد من الشركات الأجنبية عملها في الأراضي الرّوسية وانسحبت كليّاً من الأسواق نتيجة المخاوف من الاستثمار في الأسواق الرّوسية. لم تتوقف العقوبات على القطاعات الاقتصاديّة فحسب، بل اتخذت اشكالاً عديدة أيضا كعقوبات استهدفت الشركات والافراد ورجال الاعمال والأثرياء الروس وجمّدت حسابات مسؤولين في الحكومة الرّوسية والرّئاسة، والعديد غيرها.

نتيجة للعقوبات الغربيّة، وبحسب مركز "كارنيجي" فقد نشأت صعوبات كبيرة لناحية إعادة توجيه الإنتاج الرّوسي نحو أسواق جديدة. حيث البنية التحتية وقدرات الموانئ والسكك الحديدية التي تربط روسيا بالشرق محدودة. في الوقت نفسه، فإن البنية التحتية التي تخدم التجارة مع أوروبا معطلة نتيجة للعقوبات.

نتيجة العقوبات، تم إعاقة سلسلة التوريد مع روسيا، واعاقة امدادات البضائع حتى تلك غير الخاضعة للعقوبات، وذلك بسبب ما فرضته الدّول الغربيّة من عقوبات على الشحن الدّولي مع روسيا، وعلى طرق تلقي المدفوعات والدفع، واعاقة العمليات المصرفية بين الشركات الرّوسية والعالم الخارجي. أما الشركات والدّول التي ما زالت مستعدة للتعامل مع روسيا، فقد استغلت الازمة الرّوسية وحاجة الأسواق الرّوسية للتعامل معها، فبدأت بالمطالبة بتخفيضات على أسعار السلع في ظل عدم قدرة الاقتصاد الرّوسي على انتاج كل ما يحتاجه الاقتصاد.

2- آثار العقوبات على روسيا: فشل التّوقّعات الغربيّة

استخدام سلاح العقوبات الاقتصاديّة على الدّول يعتمد على اهداف استراتيجية تتراوح بين اهداف قصيرة واهداف على المدى المتوسط والطويل. عادة، تؤثر العقوبات المفروضة على الدّول على مجمل العمليّات الاقتصاديّة للدولة المستهدفة مما يجعل العقوبات سلاحًا فتاكًا ضد دولة كاملة وشعب بأكمله. هذا ان كنا نتحدث عن دول في طور النمو او دول مدرجة ضمن دائرة الدّول الفقيرة. اما في روسيا فالوضع قد اختلف، حيث لم تستطع هذه العقوبات من ضرب احتياطي روسيا من العملات الأجنبية، ومن التأثير على عمليّاتها التجارية الخارجيّة بالشكل الذي كان متوقعاً.

امام كل ما ذكر سابقا، وامام كل هذه العقوبات الاقتصاديّة التي فرضت في وقت قصير، لم يكن الغرب متوقعًا لقدرة الاقتصاد الرّوسي على مقاومة الانهيار، لكن صلابة الاقتصاد الرّوسي على الأقل في السنة الأولى للحرب كان مغايرا لكل التوقعات. بحسب مركز "willson" فقد ساعد عاملان على كسر سلسلة الانهيار الاقتصادي في روسيا وهي قدرتها على تحقيق فائض تجاري كبير والسلطة الإدارية للبنك المركزي. لذا، ونتيجة هذه العوامل فإن الصدمة السلبيّة التي سببتها العقوبات (انهيار الواردات، والعزلة المتزايدة المفروضة من قبل الاقتصادات الغربيّة، وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج) قابلها نمو حاد في عائدات الصادرات وفائض كبير في الحساب الجاري مدعومًا بمزيد من النمو في أسعار الطاقة والانكماش المتزامن للواردات .

في تقرير للأمم المتحدة، تم توقع انكماش الاقتصاد الرّوسي بنسبة تتراوح بين 10- 15% في العام 2022 نتيجة الحرب مع أوكرانيا، الا انها عادت وخالفت توقعاتها حيث بلغ الانكماش فقط 3%. اما صندوق النقد الدّولي، فقد توقع انكماش الاقتصاد الرّوسي بنسبة 3.4% الا انه عاد وخالف توقعاته حيث جرى تقديره بـ 2.2% فقط معلنا عن

إمكانية نمو الاقتصاد الرّوسي لعام 2023 بنسبة 0.3%. لذا، لم تستطع العقوبات رفع نسبة التضخم المالي بشكل كبير، أو زعزعة الامن المالي، أو تسبب بانهيار العملة الرّوسية، ولم تفلح في ضرب النّمو الاقتصادي.

2.1- العقوبات على التجارة مع روسيا: نتائج معاكسة

لم تثبت العقوبات فعاليتها في تقويض العمليات الخارجيّة الاقتصاديّة لروسيا. انطلقت توقعات الدّول الغربيّة من دراسة غير واقعية حيث كان التوقع ان يتم تخفيض قيمة الصادرات الرّوسية للعالم الخارجي وبالتالي تشكيل ضغط على الميزان التجاري للدولة ومن ثم ميزان المدفوعات ككل. الا ان هذه التوقعات لم تأخذ بعين الاعتبار ان الجزء الأهم من الصادرات الرّوسية هي من السلع الاستراتيجية من مواد أولية وغاز ونفط وغيرها من السلع الأساسيّة التي لم تستطع العقوبات وقف عملية تصديرها بشكل مباشر وسريع. بلغت قيمة الصادرات أكثر من 120 مليار دولار قبل العقوبات. الا ان فرض العقوبات على روسيا زعزع الامن في أسواق الطاقة ودفع الأسعار الى الارتفاع بشكل كبير مدفوعا بالحرب، مما رفع قيمة الصادرات الرّوسية فعليا الى ما يقارب ال 200 مليار دولار خلال سنة 2022. تأتي أكبر مساهمة في قيمة الصادرات، من الغاز الطبيعي (أكثر من 40 في المئة)، والمنتجات البترولية والنفط الخام أيضًا.

اما فيما يعود للاستيراد، وتبعا للعقوبات المفروضة على التعامل مع روسيا، فقط انخفضت الواردات الرّوسية بشكل كبير مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب. لا تفصح السلطات الرّوسية عن البيانات حول الواردات منذ شهر كانون الثاني 2022، الا ان العديد من الدراسات تناولت هذا الجانب من خلال دراسة صادرات الشركاء الأساسيين لروسيا. خلصت هذه الدراسات الى توقّع حصول انخفاض كبير في الواردات الرّوسية في بداية الحرب، والى عودة التعافي في الواردات بعد ان لجأت روسيا الى الدّول الصديقة لها في محاولة لاستيراد بدائل السلع الغربيّة من دول كتركيا، الصين، بيلاروسيا وغيرها.

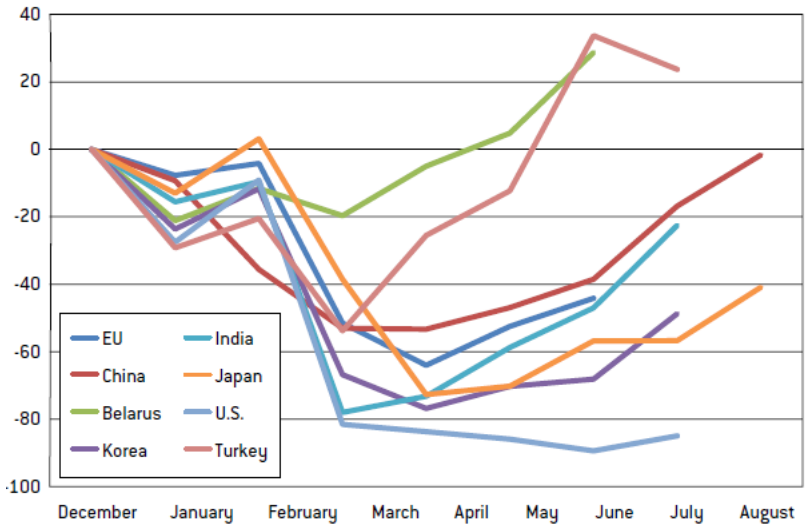

الرسم البياني 2 الواردات الرّوسية 2022 حسب المنشأ (Bruegel based on national authorities)

اما ارتفاع الصادرات الرّوسية مدفوعة بارتفاع أسعار السلع الأساسية، وامام انخفاض الاستيراد تحت وطأة العقوبات الغربيّة، استطاعت روسيا تحقيق فائض مهم في ميزان المدفوعات اعلى مما كان في فترة ما قبل الحرب مع أوكرانيا. استطاعت روسيا التغلّب على العقوبات التي كانت تسعى لضرب علاقاتها التجارية على المدى القصير، الا انه على المدى المتوسط والطويل، ان لم تستطع روسيا تأمين بدائل لسلعها الاستراتيجية امام انقطاع الامدادات نحو الاتحاد الأوروبي فمن الممكن ان تدخل روسيا في ازمة كبرى في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات.

الرسم البياني 3 حساب روسيا الجاري

2.2- آليات اتخاذ القرار: سرعة ومرونة في مواجهة الازمة

منذ العام 2014، توجهت روسيا الى وضع سيناريوهات تشمل مواجهة احتمال العقوبات على الاقتصاد، وحاولت صياغة الخطط اللازمة من اجل مقاومة أي تأثير للعقوبات الغربيّة ان فرضت. كونت السّلطات الرّوسية احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبيّة منذ العام 2014 بعد فرض عقوبات عليها لأول مرة بعد ضم شبه جزيرة القرم، وصلت الاحتياطيات الى أكثر من 650 مليار دولار. كذلك، عملت روسيا على بناء نظام مراسلة شبيه بنظام "سويفت" للمصارف، ليكون بديلا في حال تم فرض وعزل روسيا عن النظام العالمي المالي. صحيح ان هذا النظام البديل لم يلق رواجاً مثل نظام "سويفت" الا ان عدد المصارف والشركات في ازدياد تدريجي مما يخفّف عبء العقوبات عن الاقتصاد الرّوسي. كذلك، خفضت روسيا التزاماتها بالدّولار الى 50% تقريبا لتخفيف اعتمادها عليه كعملة أساسية، ونوّعت من اعتمادها على العملات الاجنبية الأخرى.

بعد فرض العقوبات، كان من المتوقع الانهيار الشامل للاقتصاد الرّوسي بشكل سريع، الا ان مرونة السياسة الرّوسية وسرعة استجابتها للأزمة وتحضيرها المسبق لهذه العقوبات - وان كانت أكبر مما توقعته السلطات الرّوسية- مكّن روسيا في السنة الأولى من تجنب الفوضى الماليّة التي كان الغرب يطمح لها على الأقلّ على المدى القصير. أولاً، اتّخذت السلطات الرّوسية الضوابط الماليّة اللاّزمة بشكل سريع ودون تردد لمواجهة نزف العملات الاجنبية وهروب رؤوس الأموال. أحكم البنك المركزي السيطرة على الأسواق الماليّة رغم الضّرر المترتّب نتيجة لذلك على الاقتصاد على المدى الطويل. أوقف البنك المركزي الرّوسي إمكانية تحويل العملات الأجنبيّة كاليورو والدّولار الى الروبل، مما خفف الطلب على العملة الأجنبية مقابل الروبل وبالتالي لم تنهار العملة كما كان متوقعا. كذلك، رفع معدّلات الفائدة لجعل الروبل أكثر جذباً للاستثمار، ولمواجهة التضخم المالي من جهة أخرى. فرض البنك المركزي أيضا جملة من الإجراءات على التعامل مع الدّول الخارجية، فأجبر الشركات والدّول بدفع ثمن الغاز والمواد البترولية بالروبل مما رفع الطلب على هذه العملة وحسن من قوتها في الأسواق.

انخفض الروبل من 75 تقريبا للدولار الى 140 في انهيار حر كبير حتى شهر اذار 2022، ولكن بعد الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي والحكومة الرّوسية لمواجهة العقوبات، ما لبث ان استعاد قوتّه تدريجيّاً وصولاً الى ما كان عليه قبل بداية الحرب مع أوكرانيا.

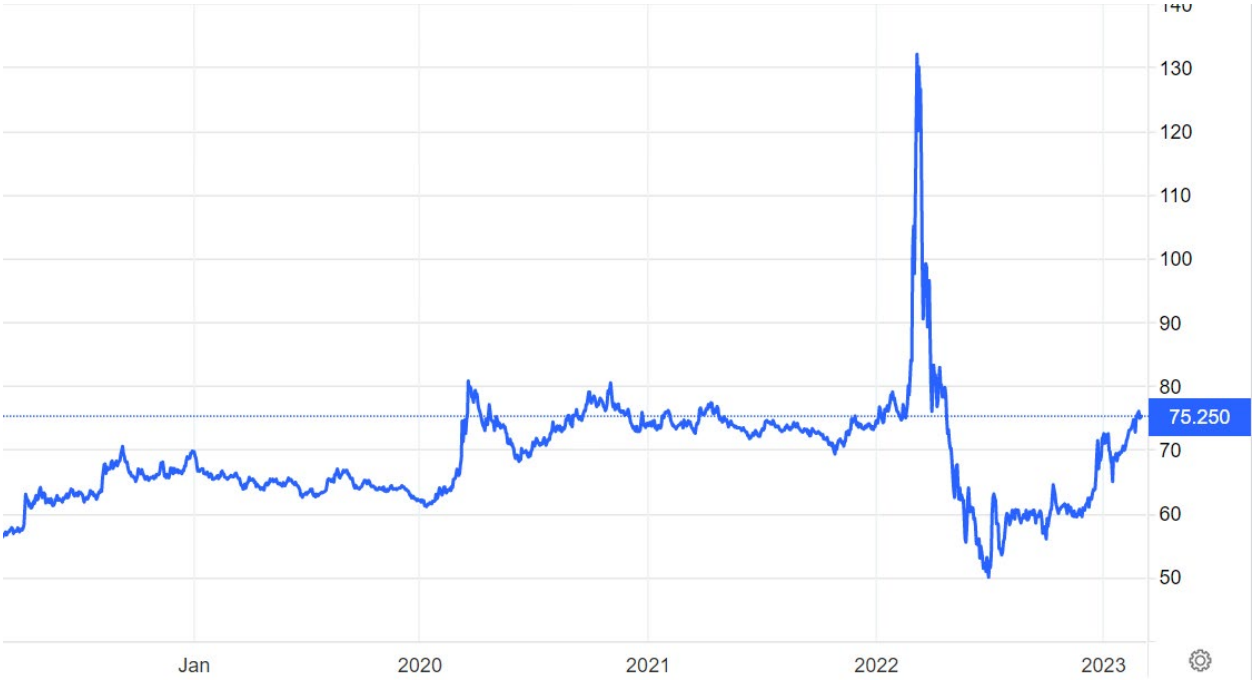

الرسم البياني 4 تطور سعر صرف الروبل مقابل الدّولار الأميركي TRADINGECONOMICS.COM

2.3- العلاقات الاستراتيجية الاقتصاديّة لروسيا: سلاح اقتصادي على المدى الطويل

في سعيها الى الانفكاك عن الهيمنة الأميركيّة الاقتصاديّة، وبعد مواجهة سيل العقوبات الأميركية - الأوروبية منذ العام 2014، انتقلت السلطات الرّوسية الى وضع الخطط اللازمة لمواجهة آثار العقوبات المحتملة وكيفيّة تخفيف وطأة أي تحرك أجنبي ضدها، فانفتحت على الدّول الصديقة في العالم في محاولة لتنويع الأسواق والخيارات الاقتصاديّة.

أهمية أي علاقة اقتصاديّة تنبع من ضرورة تأمين بديل لتصريف المنتجات الصناعية والنفطية وغيرها، ولاسيما إذا ما استطاعت هذه الدّول من إقامة روابط اقتصاديّة ماليّة خارجة عن هيمنة الدّولار كعملة مسيطرة عالمياً. تدرك القيادة الرّوسية قدرتها على مواجهة العقوبات الاقتصاديّة المفروضة عليها من الغرب على المدى القصير، الا أن القوة والمواجهة تظهر على المدى المتوسط والطويل إذا اما امتدت الحرب وتوسّعت. صحيح ان روسيا حافظت على نمو اقتصادي إيجابي مخالفة للتوقعات، وصحيح ان البنك المركزي والسلطات الماليّة استطاعت من السيطرة على الأسواق بعد فترة وجيزة من العقوبات وقبل انطلاق الفوضى المخطط لها. الا ان كل ذلك من الممكن ان يفشل على المدى المتوسط والطويل في حال عدم قدرة روسيا على إيجاد أسواق بديلة لإنتاجها، ولاسيما الإنتاج النفطي في حال انفصلت كليّاً عن أوروبا كما تخطط الدّول الأوروبية في حظر الاستيراد كليّاً من روسيا.

لذا ومنذ بداية الحرب، صنّفت روسيا الدّول الى مجموعتين، الدّول الصّديقة والدّول غير الصّديقة. استطاعت روسيا تعميق العلاقات مع الدّول التي لم تبدِ تفاعلًا واهتمامًا مع العقوبات الغربيّة على النظام الاقتصادي الرّوسي. بداية

من تركيا، التي لم تنصاع للدول الغربيّة رغم انضمامها الى حلف الناتو. اغتنمت روسيا التميّز التركي عن باقي الدّول، وعملت على تعميق الترابط بين البلدين على المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والدبلوماسيّة كافة. أولاً من خلال تحويل تركيا الى معبر ونقطة ارتكاز لتجارة الحبوب مع دول العالم، إضافة الى تعزيز دورها في أسواق الطاقة وتصدير المشتقات النفطيّة عبر أراضيها. أضف إلى ذلك، التشارك بين الدّولتين بهدف إيجاد مخارج للعقوبات الغربيّة على روسيا من خلال خلق المساحات التجارية اللازمة لتأمين السلع اللازمة للاقتصاد الرّوسي.

من جهة أخرى، عززت روسيا علاقاتها الاستراتيجية مع الصين التي تصب في مصلحة كل من البلدين. فالصين استطاعت الحصول على الغاز الطبيعي من روسيا بأسعار خاصة تساعدها على تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي، وروسيا من جهتها استطاعت تأمين بديل للسوق الغربي لتسويق الغاز المسال. إضافة الى ذلك، ارتفعت التجارة بين البلدين بنسبة 30% تقريبا في سنة 2022 عن العام السابق متجاوزة رقماً قياسياً بقيمة 190 مليار دولار. مع اقفال الأسواق الغربيّة امام الشركات الرّوسية، انتقلت روسيا الى الأسواق الشرقيّة واولها الصّين التي أصبحت أهم شركاء روسيا التجاريّن. وقد صدرت روسيا ضعف ما صدّرته العام السابق من البترول الى الصين. وبحسب بلومبيرغ، نمت مبيعات روسيا من الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى الصين بنسبة 65٪ تقريبًا في الأشهر الستة الأولى من العام مقارنة بعام 2021. منذ الغزو الرّوسي لأوكرانيا، قفز إنفاق الصين على واردات الطاقة من روسيا إلى 35 مليار دولار، من 20 مليار دولار في العام السابق. وزادت تصدير الغاز بنسبة 50% عبر انابيب "power of Cyberia" حيث وقّعت شركة غازبروم الرّوسية ومؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) اتفاقية بقيمة 400 مليار دولار لمدة 30 عامًا في عام 2014 لبناء قوّة سيبيريا، وهو خط أنابيب بطول 3000 كيلومتر (1865 ميلًا) في روسيا و5000 كيلومتر في الصين. تم إطلاق خط الأنابيب في أواخر عام 2019 ومن المتوقع أن يمدّ الصين بما يصل إلى 38 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا بمجرد وصوله إلى طاقته الكاملة في عام 2025. اما على المدى الطويل، يعمل الطرفان على بناء انابيب " power of Cyberia 2" لنقل الغاز بكميات أكبر. ساعدت الظروف المناخية الحارة في الصين والجفاف الذي أثر على انتاج الطاقة الكهرومائية في عدد من المقاطعات عام 2022 من ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي بهدف تشغيل محطات الطاقة الكهربائية التي تعمل على الغاز وذلك وفقا لوكالة ستاندرد اند بورز (S&P). حيث يقدر أن توليد الكهرباء من الغاز في الصين بلغ عند 44 جيجاوات في يوليو، بزيادة 4 جيجاوات عن الرقم القياسي السابق في ديسمبر 2021 مما يعني ارتفاع الطلب على الغاز واستهلاكه. أضف الى ذلك/ بداية التحسن السريع للنشاط الاقتصادي في الصين من جائحة كورونا وما نتج عن ذلك من ارتفاع لاستهلاك الوقود والغاز من جديد في الأسواق العالمية. من أجل تحفيز العلاقات بين كل من روسيا والصين، ومن اجل اقناع الصين بشراء الغاز والنفط من روسيا، قدّمت روسيا خصومات تصل الى 30% على شحنات النفط. وتصل الخصومات الى ما يقارب ال 200 – 300 دولار للطن الواحد من الغاز المسال حسب S&P وبالتالي تصبح الحوافز التي تقدمها روسيا الى الصين مميّزة ومنافسة في ظل ارتفاع

الأسعار عالميا وحاجة الصين الى هذه المصادر لتحفيز النّمو الاقتصادي من جديد. لكن بعض المشاكل اللوجستية تعوق التّحول الجذري للسوق الرّوسي نحو الصيني، حيث تظهر مشاكل في البنية التحتية غير الجاهزة كليا وضعف في المنافذ الحدودية بين البلدين مما سيستغرق وقتا أطول لتصبح قادرة على استيعاب هذا التحول.

كذلك عملت روسيا على تطوير علاقاتها مع إيران التي لديها خبرة واسعة في مواجهة العقوبات الغربيّة منذ عقود. حيث وقّعت الدّولتين مذكرة تفاهم لربط أنظمة الرسائل المصرفية التي يتم من خلالها تسهيل التبادلات الماليّة والمصرفية. ويوفر هذا النظام حماية كاملة للمراسلات المصرفية والماليّة والاعتمادات لأنه محصور بالدّولتين مما سيساعد تطوير الاعمال والعلاقات بين الدّولتين بشكل كبير. وصولا الى دول الخليج وتعميق العلاقات الاقتصاديّة معها لاسيما في المجال النفطي من خلال مجموعة أوبك+.

على صعيد القارة الافريقية، تعمل روسيا على تعميق العلاقات مع كل من مصر، الجزائر، المغرب وجنوب افريقيا والعديد من الدّول الافريقية. تسعى روسيا من خلال هذه العلاقات الى تخفيف العقوبات الاقتصاديّة المفروضة عليها من الغرب، وإيجاد أسواق جديدة لتصريف الإنتاج الرّوسي وبناء شراكات اقتصاديّة وماليّة جديدة، لاسيما ان روسيا تضغط في هذه العلاقات باتجاه انشاء تبادل تجاري على مستوى العملات الوطنية لتفكيك الارتباط مع الدّولار، وتدويل الروبل لجعله عملة عالمية مما يسهل العمليات التجارية والثنائية بين الدّول.

توفر هذه العلاقات قوة استراتيجية على الصعيد الاقتصادي التي ستمكن روسيا على المديين المتوسط والطويل من تنويع البدائل والأسواق الاقتصاديّة وعدم الاعتماد فقط على السوق الأوروبي المعرض في كل مرة لخطر العقوبات والمخاطر السياسية.

2.4. سياسة إحلال الواردات: الاكتفاء الذاتي في مواجهة الاستيراد

منذ العام 2014، وبعد تنفيذ بعض العقوبات الغربيّة على الدّولة الرّوسية، وضعت روسيا خطط لتخفيف اعتمادها على الغرب بشكل خاص وعلى الدّول الخارجية بشكل عام لتأمين احتياجاتها من السلع ولاسيما السلع الأساسية للصناعات والامن الغذائي. تقوم هذه الإجراءات الجديدة على دعم الإنتاج المحلي وإنتاج ما يمكن انتاجه من السلع الأجنبية لتكون بديلا عنها والاستغناء عن استيرادها بشكل شبه كامل او نهائي هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تقوم هذه الإجراءات على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للشركات من اجل نقل انتاجها الى الأسواق الرّوسية بدل استيرادها. حظرت روسيا الواردات من "أنواع معينة" من المنتجات الزراعية والمواد الخام والأغذية التي نشأت في البلدان التي فرضت عقوبات ضد المواطنين الروس أو الكيانات القانونية. تم تطبيق الحظر على اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والخضروات والفواكه والمكسرات وغيرها من السلع الغذائية. كثّفت روسيا انتاجها من المواد الغذائية كاللحوم

والالبان والاجبان، وانخفضت نسبة الاستيراد الرّوسي من هذه السلع مثل اللحوم الى 6% عام 2019، والالبان الى 16%. ومع بقاء استهلاك الأسر دون تغيير، انخفضت السلع الغذائية المستوردة في تجارة التجزئة الى 25% عام 2019. لذا استطاعت روسيا من خلال هذه السياسة تأمين الاستقرار بنسبة كبيرة في الامن الغذائي لسكانها بعد عقوبات عام 2014.

دون الخوض في تحليل نجاح او فشل سياسة إحلال الواردات التي طبقتها القيادة الرّوسية، تبقى هذه السياسة سياسة اقتصاديّة تلجأ اليها الدّولة لمواجهة الحصار والعقوبات التي فرضتها الدّول الغربيّة. اما تقييم هذه السياسة بعض العقوبات التاريخيّة التي استهدفت روسيا عام 2022 فتحتاج للمزيد من الوقت حول قدرة روسيا على دعم الصناعات المحلية والإنتاج الوطني في ظل حصار اقتصادي كبير، الا انها تبقى – كسياسة اقتصاديّة – أساسيّة لبناء اقتصاد مستدام في مواجهة عقوبات على المدى الطويل.

3. القدرة على الصمود: روسيا ام أوروبا؟

ليس صمود روسيا في وجه العقوبات الغربيّة وحده ما يدلّ على انتصار الغرب او هزيمته في الحرب الاقتصاديّة، بل صمود أوروبا وتأثير العقوبات التي وافقت على تنفيذها أيضا يلعب دورا أساسياً في تحديد من المنتصر. صحيح أن الحرب تحدث على أرض روسيا، الا ان أوروبا دخلت في مرمى العقوبات، فهي المستورد الأكبر للسلع الرّوسية الاستراتيجيّة من غاز ونفط طيلة عقود سابقة. كما ان روسيا لم تتوقع عزلها عن النظام العالمي "سويفت" وتجميد حساباتها واحتياطاتها في الخارج، كذلك أوروبا التي لم تضع استخدام روسيا سلاح الغاز ضمن قائمتها للمواجهة. أوقفت روسيا توريد الغاز الى أوروبا التي تستورد معظم احتياجاتها من روسيا. صحيح ان روسيا من المحتمل ان تدخل في ازمة على المدى الطويل، الا ان أوروبا ستعاني من نقص حاد في الموارد، وارتفاع للأسعار وتضخم مالي ومن ازمة ماليّة كبرى قبل هزيمة روسيا الاقتصاديّة.

أدت الحرب الاقتصاديّة الى انعكاسات خطيرة على مستوى الاقتصاد العالمي ككل، وعلى أوروبا بشكل خاص، التي من الممكن ان تواجه انتكاسة خطيرة بالنظر إلى الروابط التجارية والاستثمارية والماليّة مع الدّول المتحاربة بحسب صندوق النقد الدّولي. يُظهر صندوق النقد الدّولي أنه في بعض البلدان الأكثر تضررًا في أوروبا الوسطى والشرقية - المجر وجمهورية سلوفاكيا وجمهورية التشيك - هناك خطر حدوث نقص بنسبة تصل إلى 40 في المئة من استهلاك الغاز وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بسبب تصل إلى 6 بالمائة.

انعكست الحرب في أوكرانيا على أسعار السلع نتيجة انخفاض العرض وارتفاع الطلب على السلع، فارتفعت الأسعار. إضافة الى ذلك، ونتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأسواق العالمية، ومع تهديد روسيا بقطع امدادات

الغاز، ولاحتواء الأزمة في أوروبا، قامت العديد من الدّول بزيادة المعروض النقدي لمواجهة الحرب، فانخفض اليورو امام الدّولار وارتفعت معه الأسعار والتضخم المالي. دعم ارتفاع نسب التضخم المالي ارتفاع كلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الغاز. تشير الدراسات الى ان منطقة اليورو ستحقق نسبة نمو متوقعة عام 2023 بـ 8.0% فقط مقارنة بـ 5% عام 2021. مع بقاء معدلات التضخم مرتفعة في أوروبا، من المتوقع ان يتّجه البنك المركزي الأوروبي لرفع معدلات الفائدة بشكل تدريجي لمحاولة احتواء الازمة رغم ما يستتبع ذلك من انعكاسات على مستوى النمو الاقتصادي ونمو الصناعة وكلفة الإنتاج. امام هذا الواقع المعقد على المستوى العالمي، يبقى الأهم، هو من سيصمد حتى انهيار الطرف الاخر في الحرب. هل بإمكان أوروبا تحمل المزيد من الضغوطات الاقتصاديّة لفترة طويلة؟

الخاتمة

فرضت الدّول الغربيّة العقوبات على روسيا متوقعة الانهيار الشامل والسريع لهذا الاقتصاد، الا ان النتائج على المدى القصير كانت مغايرة تماما لكل هذه التوقعات. لم تفلح الدّول الغربيّة في تقويض قدرة روسيا الماليّة وإطلاق الفوضى الماليّة والاقتصاديّة التي ستجبرها على وقف الحرب، بل استفادت روسيا من الازمات فارتفعت إيراداتها الماليّة وكانت سرعة الاستجابة للعقوبات سمة من سمات الحكومة الرّوسية في مواجهة الازمة والتخفيف من تداعياتها. الأكيد ان روسيا استطاعت الحفاظ قدر الإمكان على استقرار عملتها الروبل وعلى معدلات التضخم المالي، وعلى استمرار قدرتها على تمويل الحرب والاقتصاد رغم كل العقوبات التاريخية والعزلة العالمية. استطاعت روسيا مواجهة اثار العقوبات على المدى القصير، الا ان الدراسات الغربيّة تجمع على ان العقوبات لها اهداف طويلة المدى ستؤثر حتما على الاقتصاد الرّوسي في المستقبل. الأهم يبقى بالقدرة على مواصلة المقاومة لهذه العقوبات وتأمين البدائل عن النظام العالمي الأميركي وعن الأسواق الأوروبية والتكنولوجية الغربيّة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الحقيقي على المستوى الداخلي ويكون عبر تطوير اليات تعاون مع دول خارجية واستراتيجيات اقتصاديّة تخفف الاعتماد على الغرب.

- يورونيوز - تضخم قياسي في منطقة اليورو.. ما هي الدول الأوروبية الأكثر تضررًا من ارتفاع أسعار الطاقة؟ - 17/08/2022
- الجزيرة - ألمانيا.. أعلى معدل تضخم في التاريخ الحديث وحلول حكومية متوقعة لحماية المواطنين- 7/1/2023
- سبوتنيك - وزارة الصناعة: العقوبات الأمريكية الجديدة ضد روسيا تحفز إحلال الواردات – 22/03/2021
- الميادين - الطاقة الروسية: إجراءات جديدة تسمح بتتبع تكلفة أسعار النفط الروسي الحقيقية – https://www.almayadeen.net/01/03/2022 -
- الاقتصادية - كيف تعاملت روسيا مع الظروف الدولية والعقوبات الاقتصادية المستمرة؟ - 07/05/2022 - https://www.aleqt.com/
- Atlantic council - Sanctions alone won't defeat Russia in Ukraine. But they're having a bigger impact than it might seem – 23/02/2023 - https://www.atlanticcouncil.org/.
- Aljazeera - For isolated Russia, replacing key imports an uphill battle – 01/04/2022.
- https://www.spglobal.com/
- www.oecd.org
- European stability mechanism (ESM) - Cold winter ahead? Implications from a Russian gas cut-off for the euro area – 09/08/2022 - https://www.esm.europa.eu/.
- IMF - How a Russian Natural Gas Cutoff Could Weigh on Europe's Economies - July 19, 2022
- Project syndicate (PS) - Will Russia or the West Win the Economic and Financial Battle? – 01/09/2022 - https://www.project-syndicate.org/
- CNBC - Russian gas will eventually return to Europe as nations 'forgive and forget,' Qatari energy minister says – 16/01/2023.
- GIS report - Russia's import substitution: Effects and consequences – 2/12/2021 - https://www.gisreportsonline.com/
- Seamless Legal - Import substitution and production localisation in Russia - https://seamless.legal/en/rus/publication/doing-business-in-russia/import-substitution-and-production-localisation-in-russia
- S&P commodity insights - *King of the barrel: will jet or diesel win the battle in 2023? – 02/03/2023* - https://www.spglobal.com/
- https://www.spglobal.com/

- S&P commodity insights - China's LNG imports from Russia hit 22-month high in August: sources – 05/09/2022.
- S&P commodity insights - China's growing appetite for Russian LPG crimped by transport, infrastructure constraints – 08/02/2023.
- S. Tolkachev & A. Teplyakov (2022) Import Substitution in Russia: The Need for a System-Strategic Approach, Russian Social Science Review, 63:1-3, 15-40, DOI: 10.1080/10611428.2022.2111162
- www.piie.com
- The conversation - **How the Russian economy is defying and withstanding western sanctions – 20/11/2022 -** https://theconversation.com
- **Carnegie endowment for international peace -** The Cost of War: Russian Economy Faces a Decade of Regress – 19/12/2022 - https://carnegieendowment.org
- Ukraina.ru - Economic nuclear weapons. "The worst sanctions in history" did not work against Russia – 10/02/2023.
- CEPR - War and sanctions: Effects on the Russian economy – 15/12/2022 - https://cepr.org